

ايها شاهد ان الشر او وقع في الجميع ابتداء او للمنفرد  
 الزيلعي وهو ان يبيع احد العبدين او الثلث بن علي  
 ان ياخذ ايها شاهد انتمى وقال في البرهان اول المشتري في  
 من ثوبين او من ثلاثة علي ان يمين ايها شاهد انتمى فهو  
 مخالف لما صور به المسئلة والصواب ما صوره الزيلعي  
 والبرهان لان المنصوص عليه ان احدهما مضمون  
 عليه بالتمن والآخر امانة في يده لتبضه باذن مالكه  
 لاعني سوم الشرا انتمى وهذا لا يتاتي الا فيما اذا اشترى  
 احدهما فليتأمل **قوله** ثم قيل بشرط ان يكون في هذا  
 العقد خيار الشرط قال الكمال اختلف المشايخ فيه  
 قيل نعم كما هو المذكور في الجامع الصغير بتصوير علي ما  
 ذكرناه ونسبه قاضي خان الي اكثر المشايخ وقال  
 شمس الائمة في جامعه هو الصحيح **قوله** وقيل لا بشرط  
 هو المذكور في الجامع يعني الجامع الكبير والمذكور في الجامع  
 الصغير من الصورة وقع اتفاقا لا قيده وصح في الاسلام  
 قال الصحيح عندنا انه ليس بشرط وهو قول ابن شجاع  
 انتمى **قوله** واذا لم يذ كر خيار الشرط لا بد من توقيت  
 خيار التعيين بالثلاث الي اخره اقول وكذا ذكره  
 الزيلعي ثم قال بعده قال العبد الضعيف عفا الله عنه  
 اذا لم يذ كر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين  
 بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه يغير لزوم العقد  
 عند منفي

عند منفي المارقة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه  
 في احد هاتين مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بغير  
 التوقيت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي  
 يتلب علي الظن ان التوقيت لا يشترط فيه انتمى  
 اقول نعم الزيلعي معني خيار التوقيت وما يذ كر عند  
 عدم شرط الخيار مسلم باعتبار ما ذ كر اما سلب المعني  
 والفائدة عنده اصلا فلما قيل ان يقول لا نسلم ذلك بل له  
 معني وفائدة ههنا دفع من البائع ما يلحقه من مطلق  
 المشتري التعيين اذا لم يشترط فيغوث علي البائع  
 بقعه ونصرفه فيما يملكه انتمى ثم ان المصنف رحمه الله  
 تعالى لم يذ كر ما اذا اشترط خيار التعيين للبائع وقد  
 اختلف المشايخ فيه فذ كر الكوفي في مختصره انه يجوز  
 استحسانا قالوا واليه اشار في الزيادات وذكروا في الجرد  
 انه لا يجوز انتمى **قوله** اشترى عبدا بشرط خبره او  
 كتبه الي اخره اقول ولو بشرط ان العبد يكتب كذا وكذا  
 فانه يفسد **قوله** اذا لم يمنع الرد سبب من الاسباب  
 اقول واذا منع يتروم كاتبا وغير كاتبا وبين ظنالي تفاوت  
 ما بين التيمين فيرجع المشتري بنسبته من الثمن  
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يرجع والصحيح ما في  
 ظاهرا لرواية كافي البرهان **قوله** كسرا شاة علي انها  
 حلوب اوليون الي اخره اقول عدم الفساد علي رواية

Copyrighting Society